الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 8 أفريل 2014

بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013

بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع " تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي "

(2014 / 44)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 18 / 06 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* إتفاقية القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 10 / 04 / 2015

رئيـــس اللجنـــة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محســـن حســـــن

مقـــررة اللجنـــة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقـــرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نظـــــــر اللجنـــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015

جلسة اللجنة :

13 مارس 2015

القرار : الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ إنهـــاء الأشغـــال: 10 أفريل 2015

رئيس اللجنة : منجي الرحوي

المقررة : ألفة السكري الشريف

أوّلا ــ تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 7 ماي 2013 مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض تمت المصادقة عليها بالمجلس الوطني التأسيسي، ونشرت بالرائد الرسمي عدد 101 بتاريخ 20 ديسمبر 2013 قانون عدد 49 لسنة 2013 بتاريخ 19 ديسمبر 2013 للمساهمة في تمويل مشروع " تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي " بمبلغ خمسة وعشرون مليون دينار كويتي (25.000.000 دينار كويتي).

وتم تعديل اتفاقية القرض المذكورة في 8 أفريل 2014 بعد أن تبيّن وجود بعض الاختلاف بين عناصر وصف المشروع والنسب المئوية المضمنة بقائمة البضائع المرفقة بالخطاب الجانبي لاتفاقية القرض الموقعة بالأحرف الأولى من جهة أولى ووصف المشروع وقائمة البضائع المضمنة بالنسخة النهائية لاتفاقية القرض من جهة ثانية.

وللإشارة، فإن هذا الاختلاف نشأ عن خطأ في الطباعة من طرف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تولى إعداد النسخة النهائية للاتفاقية، وهو ما يقتضي تعديل كل منهما ليتطابقا مع ما جاء بالنسخة الموقعة بالأحرف الأولى.

وفي هذا الصدد تمّ تعديل كل من وصف المشروع الوارد في الجدول رقم (2) من اتفاقية وتعديل قائمة البضائع المرفقة بالخطاب الجانبي رقم (1) باتفاقية القرض، وقد تمّ الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:

المادة الأولى: يُستبدلُ وصف المشروع الوارد بالجدول رقم (2) الملحق بهذه الاتفاقية بوصف المشروع الوارد بالجدول رقم (2) الملحق باتفاقية القرض.

المادة الثانية: تُستبدلُ قائمة البضائع المرفقة بهذه الاتفاقية بقائمة البضائع المرفقة بالخطاب الجانبي رقم (1) المرفق باتفاقية القرض.

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي بالمناطق الغربية للبلاد التونسية وتزويد المناطق الصناعية المبرمجة بالمناطق الغربية للبلاد التونسية بالغاز الطبيعي وإلى تزويد 100 بلدية بالغاز الطبيعي، والاقتصاد في الطاقة وتعويض المحروقات الأخرى بالغاز الطبيعي للمحافظة على البيئة.

2) كلفة المشروع:

تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 555 مليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في منتصف عام 2017.

وقد ساهم الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ قدره 80 مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع المذكور.

3) محتوى المشروع:

يتكون المشروع من إنشاء محطتين لضغط الغاز بسعة حوالي 600 ألف متر مكعب في الساعة لكل منها وتمديد الأنابيب الفولاذية لنقل الغاز بأقطار من 4 إلى 24 بوصة أي ما يقارب من 10 إلى 61 سنتمتر مع التجهيزات والمعدات اللازمة، كما يشمل المشروع شبكات لتوزيع الغاز على المشتركين في حوالي 25 بلدية في المناطق الشمالية بجهة بنزرت والمناطق الشرقية من البلاد والقريبة من شبكة النقل، ويتضمن المشروع انتزاع الأراضي والإجراءات العقارية اللازمة لها.

وفي ما يلي المكونات الرئيسية للمشروع:

ـ إنشاء محطتين لضغط الغاز الأولى في موقع الزريبة تتكون من توريد وتركيب واختيار 3 وحدات كبس كهربائية بسعة إجمالية حوالي 600 ألف متر مكعب في الساعة، والثانية في موقع عين تركية تتكون من 3 وحدات كبس كهربائية بسعة إجمالية حوالي 600 ألف متر مكعب في الساعة مع جميع التجهيزات الكهربائية والميكانيكية وأجهزة القياس والتحكم والأعمال المدنية اللازمة.

ـ توريد وأعمال تمديد واختبار أنبوب فولاذي بقطر 24 بوصة أي ما يقارب 60 سنتمتر وبطول حوالي 55 كيلومتر وأنبوب فولاذي بقطر 8 بوصة أي ما يقارب 20 سنتمتر وبطول حوالي 80 كيلومتر وأنبوب فولاذي بقطر 4 بوصة أي ما يقارب 10 سنتمتر وبطول حوالي 30 كيلومتر مع جميع التجهيزات اللازمة مثل محطات تخفيض الضغط وتجهيزات للتشغيل والصيانة مثل المحابس والوصلات ومعدات وأجهزة القياس والتحكم وتجهيزات الأمن والسلامة.

ـ توريد وأعمال تمديد واختيار لشبكات توزيع الغاز على المشتركين في 25 بلدية منها 15 بلدية في ولاية بنزرت شمال البلاد و10 بلديات في المناطق الشرقية من البلاد والقريبة من شبكة النقل بما في ذلك الوصلات المنزلية مع جميع التجهيزات اللازمة من وصلات ومحابس ومعدات وأجهزة القياس والتحكم.

ـ الخدمات الفنية اللازمة للتصميم وإعداد وثائق المناقصات والإشراف على تنفيذ المشروع، ويُتوقع أن يبدأ العمل في تنفيذ المشروع في بداية عام 2013 وينتهي في نهاية عام 2017.

4) تقديم القرض:

- مبلغ القرض: خمسة وعشرون مليون دينار كويتي (25.000.000 دينار كويتي) ما يعادل 137 مليون دينار تونسي تسحب لتمويل توريد وتركيب الأنابيب وتجهيز المحطات وتوزيع الغاز على 25 بلدية في المناطق الشمالية بجهة بنزرت والمناطق القريبة من الحوض المنجمي بقفصة الواقعة غرب البلاد.
- نسبة الفائدة: تنص اتفاقية القرض على التسديد بنسبة فائدة قارة 2.5 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة.
- مدة السداد: 20 سنة منها فترة إمهال تقدر بـ 4 سنوات.
- طريقة السداد: يتم تسديد هذا القرض بأقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 04 مارس 2015، وقررت طلب الاستماع إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم مع مدها مسبقا بدراسة الجدوى للمشروع وبرنامج مُفصّل لمشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي وتقرير حول تقدم البرنامج الوطني للاقتصاد في الطاقة.

وفي جلستها المنعقدة يوم 13 مارس 2015، استمعت اللجنة إلى السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم الذي كان مصحوبا بالسادة الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز ومدير الطاقة.

وفي بداية مداخلته، قدّم السيد الوزير معطيات عامّة حول شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي والتي تندرج ضمن المخطط التوجيهي 2012 ــ 2018 الذي تبلغ كلفته 800 م.د والذي يهدف إلى ربط 100 بلدية بالشبكة و1,1 مليون متساكن سنة 2020،

ومن جهة أخرى، تطوّر عدد المؤسسات الصناعية المرتبطة بشبكة الغاز بصفة ملحوظة من 320 مؤسسة سنة 2004 إلى 807 مؤسسة سنة 2013 وبذلك تطوّرت نسبة الاستهلاك الوطني للطاقة من 44 % سنة 2004 إلى 55 % حاليا، مع العلم أن تطور استهلاك الغاز الطبيعي ساهم في تقليص الفاتورة الطاقية باعتبار كلفته المنخفضة، إضافة إلى أنه يُساهم في التخفيض من كلفة الدّعم باعتبار أن أسعار الغاز أقل من أسعار المواد البترولية الأخرى.

وبخصوص مشروع هذا القانون، أفاد السيد الوزير أنه بعد إمضاء الاتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية بتاريخ 7 ماي 2013 والمصادقة عليها، تبيّن أن هناك خطأ في النسخة النهائية للاتفاقية، حيث أن المشروع يتضمّن إحداث شبكات لتوزيع الغاز على المشتركين في حوالي 25 بلدية منها 15 بلدية في المناطق الشمالية بجهة بنزرت و10 بلديات في المناطق الشرقية من البلاد والقريبة من الشبكة بجهة الهوارية ودار علوش، وليس 10 بلديات في المناطق القريبة من الحوض المنجمي، إضافة إلى الخطأ المادي المُتمثّل في التمويل من الجهة المُقرضة بـ 100 % عوضا عن 70 % وهو ما يقتضي التعديل ليتطابق مع ما جاء بنسخة الاتفاقية المُوقّعة بالأحرف الأولى.

وخلال النقاش، ثمّن أغلب النواب الشروط المُيسّرة لهذا القرض من حيث مدة السداد ونسبة الفائدة. كما أكدوا على أهمية المردودية الاقتصادية لهذا المشروع الذي سيساهم في دعم تنافسية المؤسسة خاصة في المناطق الصناعية وفي التقليص من نفقات الدعم، هذا بالإضافة إلى أبعاده الرامية إلى تحقيق مزيد من التوازن بين الجهات.

وتقدم النواب بتساؤلات واستفسارات تعلقت أساسا بكيفية تمويل بقية المشروع وتدعيم الشبكة في المناطق الداخلية وتضمين هذا القرض بالموازنات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

كما تساءل بعض النواب عن كيفية توفير بقية التمويل، وعن كيفية الإنجاز ليكون شاغلا سنة 2017.

من جهة اخرى، تساءل نواب آخرون هل أن القرض يسجّل في موازنات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفي ردّه، بيّن السيد الوزير بخصوص تمويل الجزء المُتبقي من المشروع، أنه خلال المحادثات مع المُموّلين (البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية ...) اعتُبرت مسألة وجود موارد كافية من الغاز الطبيعي في تونس ضرورية لتكفّلهم بتمويل هذا المشروع. كما أوضح أن هذا القرض قد تمّ إدراجه في الموازنات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ومن جهة أخرى، أشار إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي يشهد تراجعا في الحقول القديمة وأن مشروع غاز الجنوب بما يسمى " مشروع نوّارة " مكّن من اكتشاف حقول جديدة في ولاية تطاوين، من شأنها تدعيم الإنتاج الوطني بـــ 25 % سنة 2017.

أما عن تدعيم الاستثمار في الجهات الداخلية، أكّد السيد الوزير أنه يجب العمل على تطوير البنية التحتية وخاصة منها البنية التحتية الطاقية لدفع المستثمرين على الاستثمار في هذه المناطق، كما أن الوزارة تعطي الأولوية في التزويد للمناطق التي تُظهر بوادر تطوّر صناعي وذلك في إطار الترشيد الأمثل للموارد المالية المتاحة للوزارة.

ثالثا ــ توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـــ:

ــ ضرورة مضاعفة الجهد لدفع الاستثمار في المؤسسات باعتبار أن استهلاك الغاز الطبيعي يرفّع من مردودية المؤسسة،

ــ التأكيد على تعميم شبكة الغاز الطبيعي بكل المناطق الداخلية لتحسين مستوى عيش المتساكنين من ناحية، ودفع الاستثمار وخلق مواطن شغل من ناحية أخرى، مما سيساهم في تحقيق التنمية العادلة بهذه المناطق،

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين بعد تغيير عبارة " المصادقة " بـــ " الموافقة " في عنوان المشروع ونص الفصل تطابقا مع أحكام الفصل 67 من الدستور.

رئيـــس اللجنـــة

منجي الرحوي

المقررة

ألفة السكري الشريف

عـــدد 2014/44

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 8 أفريل 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع " تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي "

فصـــــل وحيـــــد:

تمّت الموافقة على الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 8 أفريل 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة بتعديل اتفاقية القرض المبرمة في 7 ماي 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق المذكور للمساهمة في تمويل مشروع " تطوير شبكة نقل وتوزيع الغاز الطبيعي "